

سوق رأس المال الفلسطيني، العدد التاسع عشر



تنظيم .. تطوير .. رقابة النشرة الربعية

العدد التاسع عشر - الربع الأول للعام 2024

كلمة العدد



براق النابلسي

مدير عام الهيئة

أقدم لكم مع بداية العام 2024، نشرة سوق رأس المال، التي تغطي الربع الأول من العام 2024، وستستعرض النشرة في أربعة أجزاء على مدار العام جهود الهيئة المستمرة في تنفيذ التعليمات واللوائح والأنظمة والمبادرات والأنشطة والبرامج كافة، التي تهدف إلى حماية المتعاملين في القطاعات التي تشرف عليها وفقاً لأحكام قانون هيئة سوق رأس المال الصادر بتاريخ 2004، وذلك للحفاظ على استقرار قطاعات سوق رأس المال، وديمومتها واستمراريتها، بما يحقق المصلحة العامة، وحماية الاقتصاد الوطني.

ومع استمرار العدوان على قطاع غزة، منحت الهيئة مهلة إضافية للإفصاح عن البيانات المالية للعام 2023 لكل من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وشركات الأوراق المالية، وشركات التأجير التمويلي، وشركات تمويل الرهن العقاري المرخصة حتى تاريخ 30/4/2024.

وفي السياق ذاته، تتضمن النشرة أبرز الإحصائيات والمؤشرات لقطاعات سوق رأس المال للربع المذكور.

وفي بداية هذا العام، أود الإشادة بإنجازات موظفي الهيئة كافة، والقطاعات المالية غير المصرفية، والشركاء، والمانحين، التي تحققت خلال العام المنصرم، متمنياً من الجميع تكاتف الجهود لتحقيق الأهداف المرجوة خلال العام الحالي.

أمل أن تشكل هذه النشرة مرجعاً غنياً وإضافة علمية ومهنية لقطاع سوق رأس المال، وللباحثين والمهتمين والصحافيين والمتعاملين في هذا الشأن.

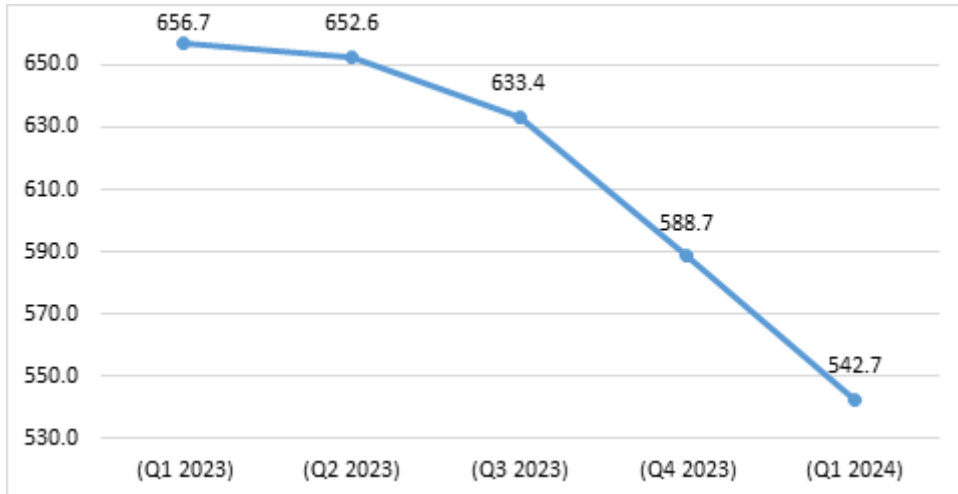
تطورات قطاعات سوق رأس المال

تطورات قطاعات سوق رأس المال < قطاع الأوراق المالية

• مؤشر القدس

انخفض مؤشر القدس في الربع الأول من عام 2024 إلى 542.71 نقطة من 588.65 نقطة في الربع الرابع من عام 2023، بانخفاض قدره 7.80%.

شكل 1: حركة مؤشر القدس بشكل ربع سنوي (نقطة)



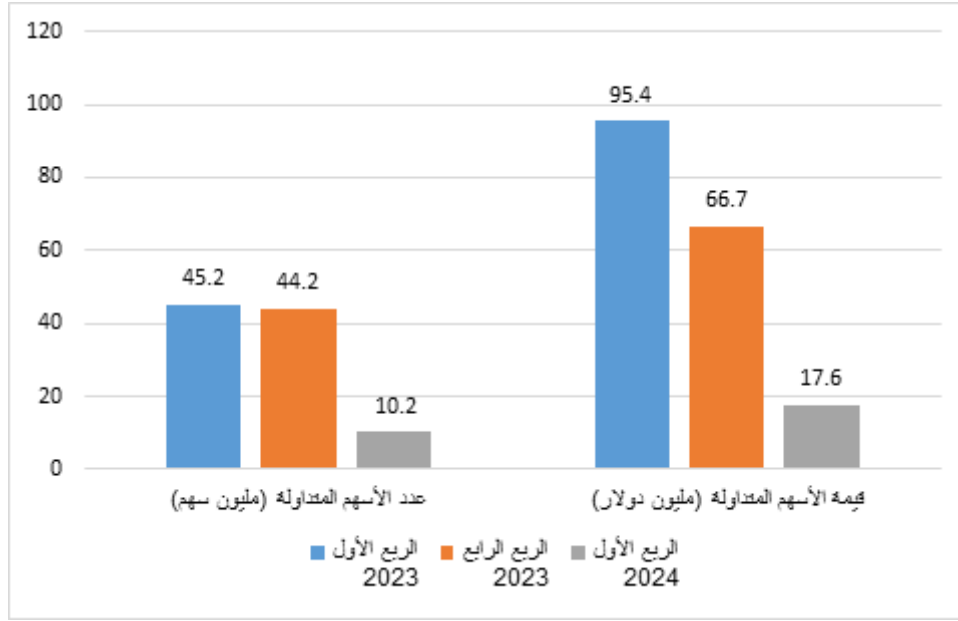
شكل 1: مقارنة الأداء المالي بين الربع الأول من عام 2024 والربع الرابع من عام 2023

البيان	الربع الأول 2024	الربع الرابع 2023	البيان
إجمالي الدخل	62	61	إجمالي الدخل
10.2	44.2	45.2	(الدخل التشغيلي) الدخل التشغيلي
17.6	66.7	95.4	(الدخل التشغيلي) الدخل التشغيلي
4,320.7	4,625.1	4,997.9	(الدخل التشغيلي) الدخل التشغيلي
0.28	1.09	1.5	(الدخل التشغيلي) الدخل التشغيلي
3,756	6,028	7,647	إجمالي الدخل
70,959	69,572	69,667	إجمالي الدخل
24.70%	%24.20	%26.15	(الدخل التشغيلي) الدخل التشغيلي
0.13%	%1.73	%0.51	(الدخل التشغيلي) الدخل التشغيلي

:مؤشر القدس

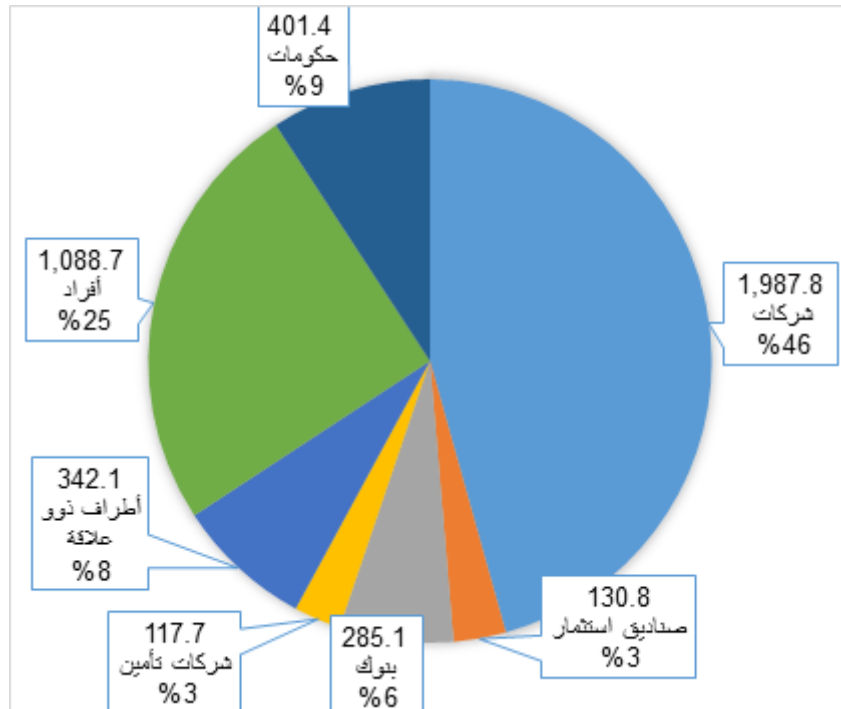
في الربع الأول من عام 2024، انخفض مؤشر القدس إلى 542.71 نقطة من 588.65 نقطة في الربع الرابع من عام 2023، بانخفاض قدره 7.80%.

البيانات الواردة في الجدول التالي:



البيانات الواردة في الجدول التالي:

البيانات الواردة في الجدول التالي:



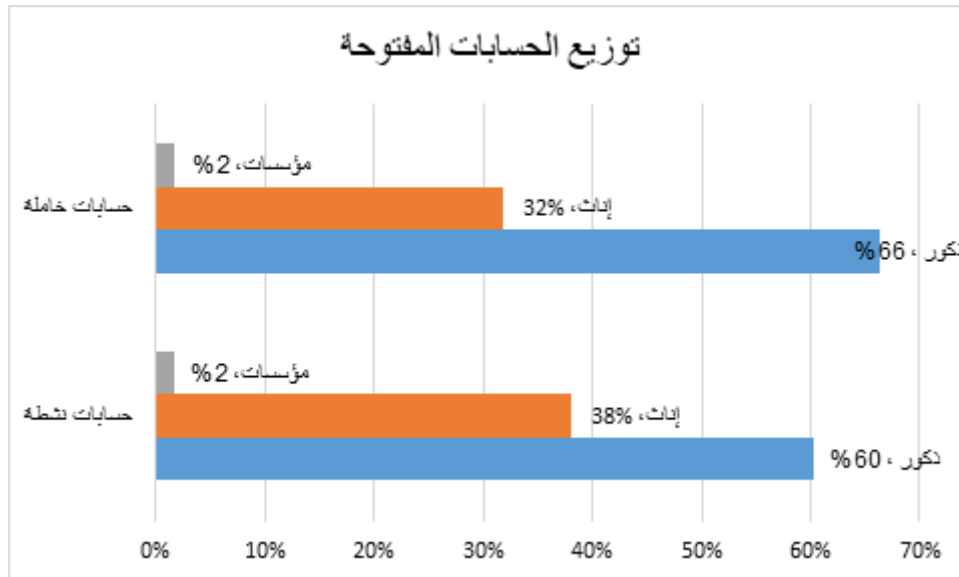
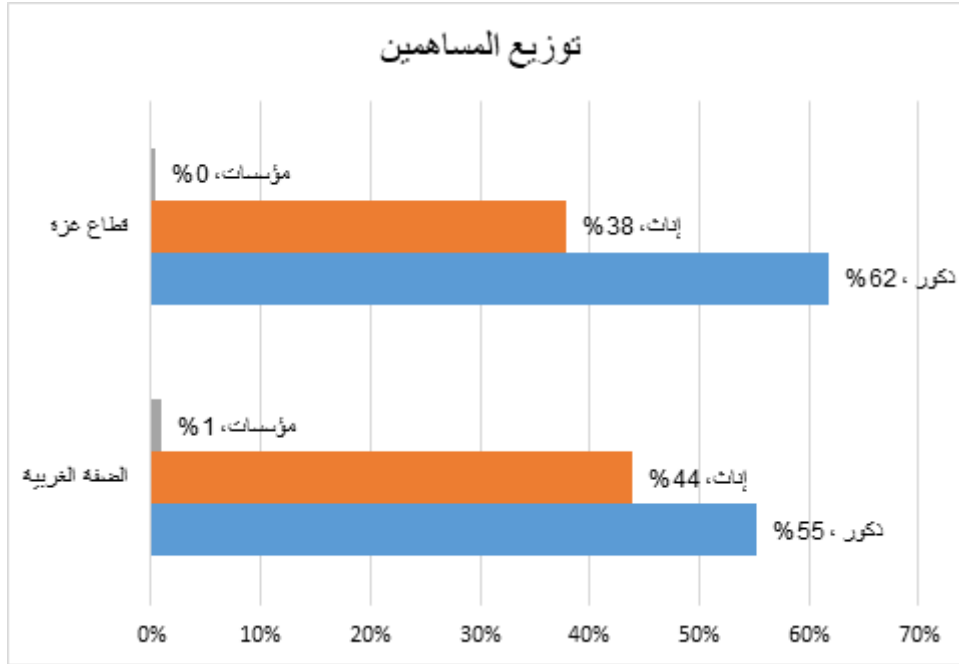
يأخذ التصنيف أعلاه [1] الصفة الأكثر ديمومة للعميل، حيث إن قيمة الشركات الواردة لا تشمل شركات التأمين والمصارف كونها المذكورة ضمن تصنيف مخصص، بالمقابل تشمل قيمة الأطراف ذوي العلاقة شركات وأفراداً آخرين.

يوضح الشكل (4) توزيع المساهمين (ضفة وغزة) في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والبالغ عددهم 63,500 مساهم كما في نهاية الربع الأول من العام 2024، إضافة إلى إجمالي عدد الحسابات المفتوحة في بورصة فلسطين والبالغة 122,092 حساباً.

وكما يوضح الشكل، فإن مشاركة الذكور أكبر من الإناث في قطاع الأوراق المالية.

شكل 4: توزيع المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

والحسابات المفتوحة وفق التوزيع الجغرافي والجندي كما في نهاية الربع الأول 2024



تطورات قطاعات سوق رأس المال < قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة اثنتي عشرة شركة مع نهاية الربع الأول من العام 2024. وقد حققت المحفظة التأمينية انخفاضاً خلال الربع الأول من العام 2024 عن سابقه بنسبة بلغت 8%، ويأتي ذلك في سياق إجمام الفئات الأكثر تضرراً من الحرب عن تجديد وثائق التأمين بسبب ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين في الضفة، وكذلك التوقف التام لعجلة الإنتاج وتعطيل كامل للحياة الاقتصادية في قطاع غزة مع بدء الحرب التي لا تزال مستمرة حتى تاريخه. أما إجمالي استثمارات شركات التأمين، فبلغ 291 مليون دولار، تتصدره الاستثمارات العقارية، بما نسبته 46% من إجمالي الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية المتعلقة بالربع الأول من العام 2024، لا تشمل كلاً من بيانات شركة البركة للتأمين الإسلامي، والشركة الأمريكية للتأمين على الحياة (أليكو).

جدول 1: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الأول *2023	الربع الرابع *2023	الربع الأول *2024
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	115.4	395.2	105.86
إجمالي استثمارات شركات التأمين	301.22	309.02	291.39

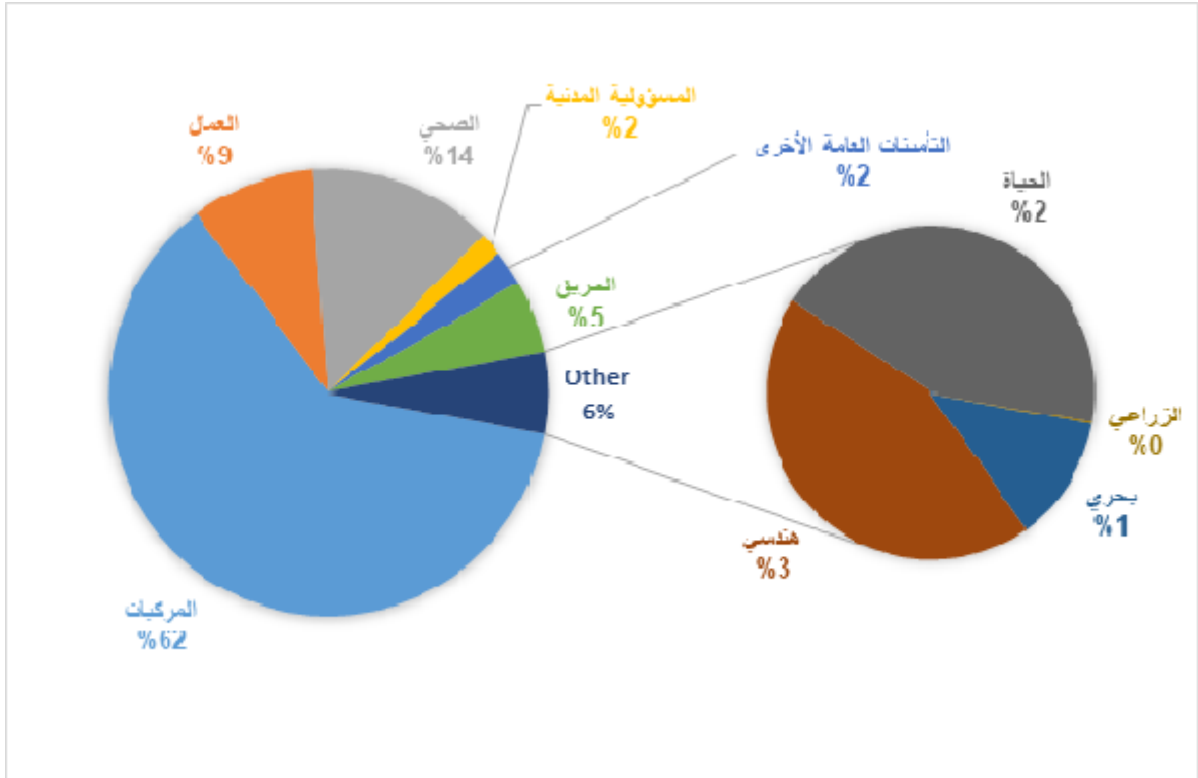
يشير الجدول رقم (2) إلى أهم المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، حيث لا تزال مساهمة التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي متواضعة، فقد بلغت مع نهاية العام 2023 ما يقارب 27.2%، على الرغم من نمو هذه النسبة عبر الأعوام الثلاثة الماضية، وتشير هذه النسبة "نسبة الاخرق التأمينية" إلى إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، أما من حيث الكثافة التأمينية التي تشير إلى حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية، فعلى الرغم من أن هذه النسبة شهدت نمواً عبر السنوات الثلاث الماضية، فإنها انخفضت مع نهاية العام 2023 لتصل إلى 71.22 دولار أمريكي.

جدول 2: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية

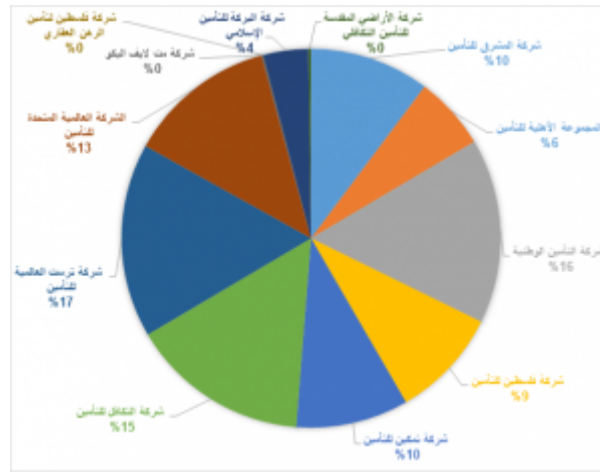
العام	نسبة الاخرق التأمينية	الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)
2020	1.95%	58.7
2021	2%	68.6
2022	2.07%	73.08

يوضح الشكل رقم (1)، أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات الذي بلغت نسبته 62% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية الربع الأول من العام 2024، يليه التأمين الصحي بنسبة 14%. كما يلاحظ من الشكل رقم (2) أن هناك تركزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ أربع شركات من أصل اثنتي عشرة شركة عاملة في القطاع على نحو 60% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني، وذلك في نهاية الربع الأول من العام 2024.

شكل 1: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الأول من العام 2024



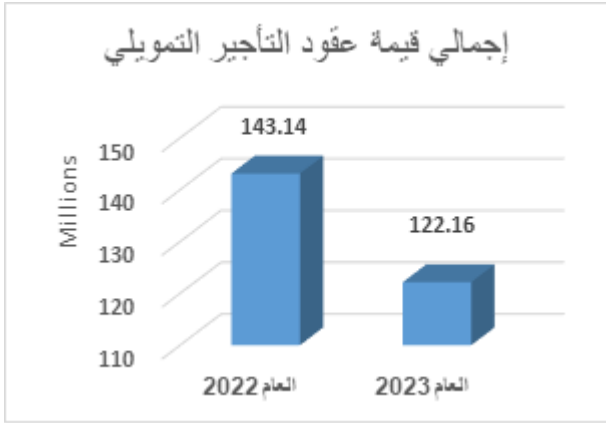
شكل 2: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الأول من العام 2024



تطورات قطاعات سوق رأس المال < قطاع التأجير التمويلي

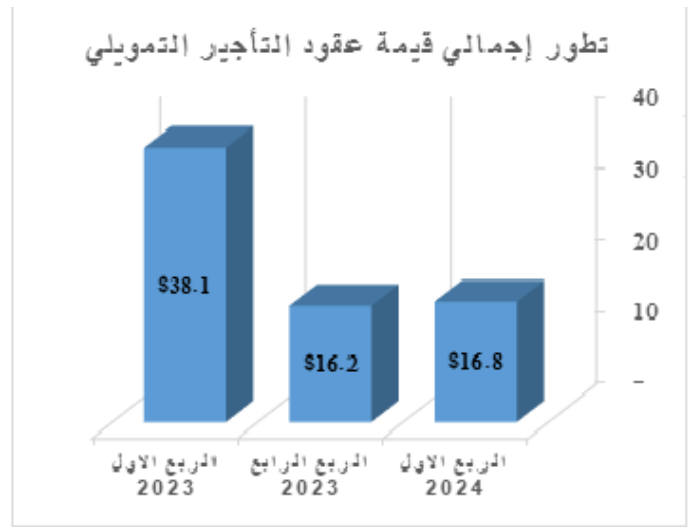
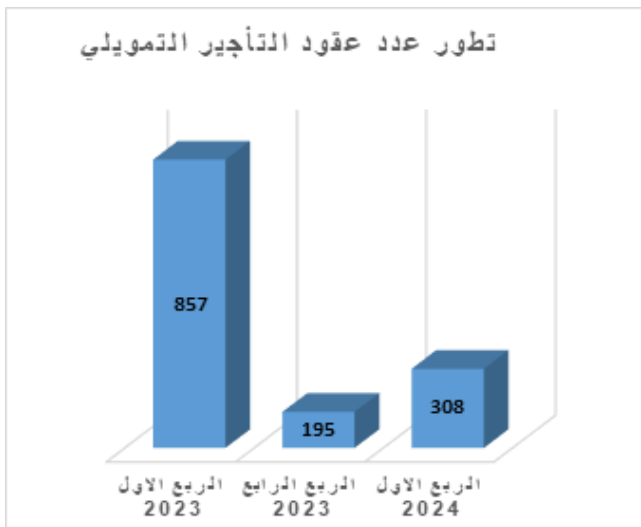
المقارنة السنوية: تعمل في فلسطين 8 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما في نهاية العام 2023. وشهد أداؤها انخفاضاً مع نهاية العام 2023، إذ بلغ عدد العقود 2,431 عقداً بإجمالي استثمار قيمته 122.2 مليون دولار، ويمثل هذا انخفاضاً نسبته 13.2% و14.7% في عدد وقيمة العقود على التوالي مقارنةً بالعام 2022. ويعزى الانخفاض الملحوظ والمشار إليه، إلى تأثير العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وانعكاساته السلبية على مختلف المؤشرات الاقتصادية كالاستثمار والاستهلاك، خلال الربع الرابع من العام 2023 (انظر الشكل رقم 1).

شكل 1: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل سنوي



المقارنة الربعية: بلغ إجمالي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة حوالي 16.8 مليون دولار بواقع 308 عقود في نهاية الربع الأول من العام 2024 بارتفاع عن الربع الرابع من العام 2023 نسبته 57.9% في عدد العقود، وارتفاع بنسبة 3.7% من إجمالي قيمة العقود. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2023، يلاحظ انخفاض عدد وقيمة العقود بنسبة 64.1% و55.9% على التوالي (انظر الشكل رقم 2)، وذلك بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما تبعه من آثار اقتصادية سلبية على الضفة الغربية.

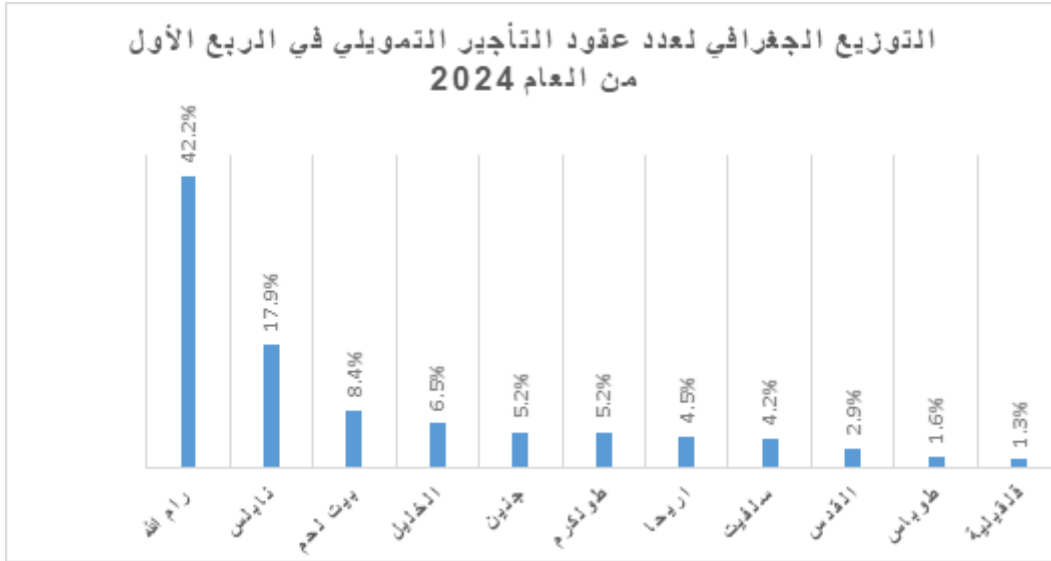
شكل 2: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل ربعي



لا يزال هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في محافظة رام الله والبيرة، حيث كان تركيز عدد عقود التأجير التمويلي في الربع الأول من العام 2024 ما نسبته 42.2%، تلتها محافظة نابلس بنسبة 17.9%، ثم محافظة بيت لحم بنسبة 8.4%، ثم محافظة الخليل

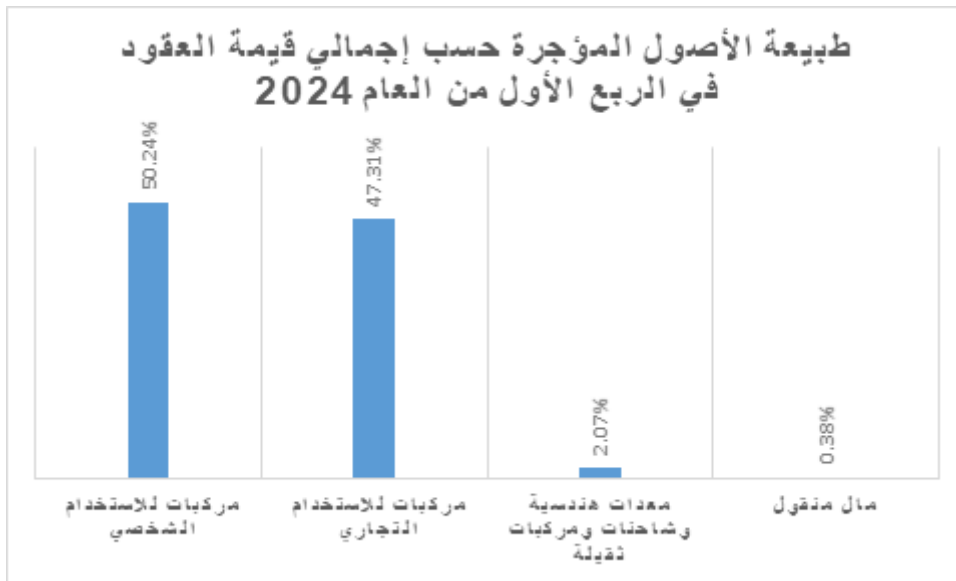
بنسبة 6.5%، ثم محافظتا جنين وطولكرم بنسبة 5.2% لكل منهما. أما باقي المحافظات فشكّلت ما نسبته 14.6% من عدد العقود. مع العلم أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب على مدى السنوات السابقة لعوامل تتعلق بهيكله الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات (انظر الشكل رقم 3).

شكل 3: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة في الربع الأول من العام 2024



المركبات للاستخدام الشخصي لها الحصة الأكبر (50.24%) من إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي نهاية الربع الأول من العام 2024، في حين بلغت حصة المركبات للاستخدام التجاري ما نسبته 47.31%، والمعدات الهندسية والشاحنات والمركبات الثقيلة شكّلت 2.07% من إجمالي قيمة المحفظة، وفيما يخص المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، بما لا يشمل المركبات) فبلغت نسبتها 0.38%، ويعود ذلك لارتفاع مخاطر تمويلها مقارنة بالمركبات التي تسجل في دوائر السير (انظر الشكل رقم 4).

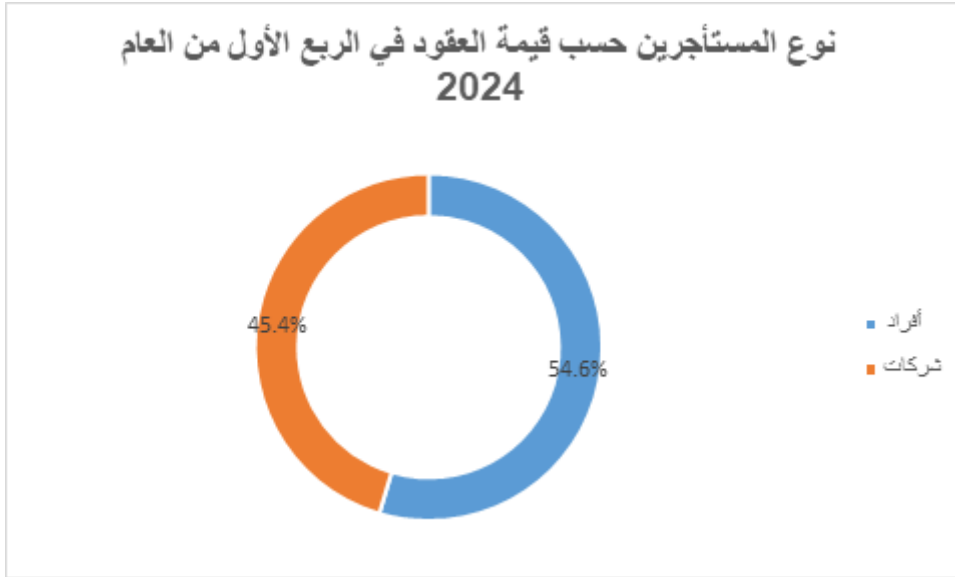
شكل 4: توزيع مكونات إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور في الربع الأول من العام 2024



يلاحظ من الشكل رقم (5) أن 80% من عدد العقود المسجلة في الربع الأول من العام 2024 تعود إلى أفراد، مع العلم أن هناك استقراراً في هذه النسبة مقارنةً مع العام 2023، حيث بلغت نسبة عدد العقود الخاصة بالأفراد 74% في الربع الرابع من العام 2023. بينما بلغت القيمة ما يقارب 55% للأفراد، و45% للشركات، للربع الأول من العام 2024، في حين أن النسب للربع الرابع من العام

2023 هي: 38% للأفراد، و62% للشركات، والنسبة مبررة نظراً لظروف العدوان على قطاع غزة وتبعاته وآثاره على الضفة الغربية. وإحجام المواطنين الأفراد عن التقدم بطلبات تمويل، في حين أن الشركات، ولضرورة استمرار أعمالها، استمرت في التقدم بطلبات التأجير التمويلي، ولكن بالطبع بنسبة أقل من الوضع الطبيعي.

شكل 5: توزيع نسب فئات المستأجرين حسب عدد العقود في الربع الأول من العام 2024



التوعية المالية

التوعية المالية < الرسائل التوعوية



تمويل الرهن
العقاري



التأجير التمويلي



التأمين



الأوراق المالية

التوعية المالية < مصطلحات توعوية



تمويل الرهن
العقاري



التأجير التمويلي



التأمين



الأوراق المالية

التوعية المالية > أسئلة شائعة وإجابات



تمويل الرهن
العقاري



التأجير التمويلي



التأمين



الأوراق المالية

الشمول المالي في فلسطين

على الرغم من التحديات التي فرضتها حرب الإبادة الجماعية على أهلنا في قطاع غزة، وسياسة التدمير والقتل والتنكيل والإغلاقات العسكرية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي الغاشم على الضفة الغربية، والتداعيات السياسية والاقتصادية التي تلتها ولا تزال تتوالى على القطاعات المختلفة كافة، ومنها القطاعات التجارية والصناعية وغيرها، فإن الهيئة تمكنت من المضي قدماً في سبيل تحقيق بعض البرامج المناطة بها في خطة الشمول المالي، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار أن القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي كان له حظ وافر من تداعيات وآثار حرب الإبادة والقتل الجماعية التي تمارس بحق الشعب الفلسطيني، وما شهدته في نهاية العام المنصرم ولا يزال مستمرا حتى يومنا هذا، الأمر الذي كان بلا شك له الأثر المباشر على تطبيق خطة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وعلى تنفيذ الأنشطة والبرامج التي كان من المقرر تنفيذها خلال فترة الحرب، بحيث توقفت الكثير من المشاريع والبرامج والأنشطة التي كان من المفترض تنفيذها خلال الفترة الماضية عن العمل، وتم تجميد أي مشاريع أو مخططات بما يخص الاستراتيجية وبرامج الخطة الجديدة، كما أن القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي الغاشم على حرية حركة الأفراد في فلسطين، ومنع التنقل بين المحافظات، كان لها التأثير الأكبر، من خلال منع المواطنين من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها، وآثار ذلك على حماية حقوق المستهلكين ضمن هذه الظروف، أضف إلى ذلك أزمات المقاصة المستمرة. وعلى الرغم من ضبابية المشهد المستقبلي، وأخذاً بعين الاعتبار أن الحرب لم تنته بعد، فإن العمل جارٍ على تقييم الوضع الحالي، ومحاولة حصر التداعيات التي سببتها الحرب لغرض اتخاذ الخطوات التصحيحية والبناءة في مجال الشمول المالي، ضمن الظروف الصعبة التي تمر بها، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الشريكة والداعمة للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. وفيما يلي نعرض أبرز التطورات في سبيل تعزيز الشمول المالي خلال الربع الأول من العام 2024:

• متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

على الرغم من التأثير المباشر للعدوان على القطاعات المختلفة في فلسطين، وتوقف الكثير من الأنشطة فيها، وتأثير ذلك على القطاع المالي بشكل مباشر وغير مباشر، فإن الهيئة حققت بعض التقدم في تنفيذ برامج الخطة التنفيذية للشمول المالي. فضمن مساعي الهيئة لتعزيز التكنولوجيا المالية، الذي بدوره يعمل على تعزيز نسب الشمول المالي في فلسطين، عملت الهيئة على تطوير منصة الابتكار "ابتكر" التي تختص باستلام الهيئة للابتكارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي، وتوجيهها رقابياً بما يشجع الابتكارات المالية في القطاع المالي غير المصرفي، لتصبح أكثر جاذبية وسهولة في الوصول والتعامل للمبتكرين على المستويين الدولي والإقليمي، وباللغتين العربية والإنجليزية، وإضافة أجزاء إلى المنصة تعالج تقدم سير متابعة الأفكار المقدمة إليها، ما يسهم في تنفيذ أهداف الشمول المالي في فلسطين، من خلال المساهمة في تحقيق الهدف المتعلق بالاستغلال الأمثل لدور التكنولوجيا في توسيع نطاق انتشار واستخدام الخدمات المالية الرسمية. وفي سياق تنفيذ برامج الخطة التنفيذية ذات العلاقة برفع التثقيف المالي وتعزيز التوعية المالية لدى فئات المجتمع، وتحديد فئة الشباب، عملت الهيئة على إطلاق مساق جامعي بعنوان الثقافة المالية. ويأتي إطلاق هذا المساق بهدف دمج المعلومات المالية في الجامعات الفلسطينية بطريقة عصرية، ومواكبة التطور الحاصل في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي، وبما ينسجم مع الواقع الفلسطيني، ويساعد في رفع مستوى الثقافة المالية والقدرات المالية لفئة الشباب، ما يسهم في إيجاد جيل واعٍ ومثقف مالياً قادر على الاندماج بالقطاع المالي بفعالية وإيجابية، ويعتمد على نفسه متسلحاً بثقافة العمل والاعتماد على الذات، وقادر على تحمل المسؤوليات المالية الشخصية عند اتخاذ القرارات المالية المهمة، ما يسهم في تحقيق الشمول المالي لدى هذه الفئة.

• عقد اجتماع رئاسة اللجنة الفنية للشمول المالي

لغرض استكمال أعمال اللجان الفنية والفرعية للشمول المالي، فقد عقدت رئاسة اللجنة الفنية للشمول المالي اجتماعاً بهدف الوقوف على آخر التطورات في ما يتعلق بسير عمل الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2023-2025، والتداعيات الحاصلة بسبب الحرب.

وتخلل الاجتماع مناقشة العديد من القضايا المهمة التي تختص بتعزيز الشمول المالي في فلسطين، وتأثر برامج الخطة وتوقفها بسبب الأوضاع، وكان أبرزها ضرورة عقد اجتماع لرئاسة اللجنة الوطنية للشمول المالي من أجل الحصول على توجيهاتهم بما يخص تقييم أثر الحرب، وتوقف برامج الشمول المالي المنصوص عليها في الخطة، وأثر ذلك على الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، إضافة إلى إجراء تقييم لسير العمل في الأنشطة المدرجة في الخطة التنفيذية كافة، ودراسة فعاليتها والأولويات في ظل استمرار

الحرب، وذلك بالتعاون مع الشركاء في الاستراتيجية.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

دائرة إدارة المخاطر-قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار ونمو رأس المال، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق رأس المال في فلسطين، وحماية حقوق المستثمرين. وانطلاقاً من مهامها وأهدافها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سوق رأس المال، وتجنب قطاعات سوق رأس المال مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي قد تهدد استمرار هذه القطاعات وتعريضها لمخاطر مالية وتشغيلية وقانونية وغيرها، فقد واصلت الهيئة، مع بداية العام 2024، دورها في مواصلة الامتثال في تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفق الآتي:

- اجتماع بين هيئة سوق رأس المال ووحدة المتابعة المالية بشأن تعزيز إجراءات آلية الدخول للسوق.

إصدار التعليمات والتعاميم

التعاميم الصادرة عن الهيئة من شأنها رفع كفاءة وتعزيز قدرة الشركات على مواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتباع النهج القائم على المخاطر في الكشف عن المعاملات المشبوهة، وتم إصدار العديد من التعاميم في الربع الأول من العام 2024، وجاءت على النحو التالي:

- تعميم الدليل الإرشادي الخاص بالتقرير السنوي لمسؤولي الامتثال بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعميم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي الذي يتم بشكل إلكتروني من النيابة العامة، وبلغ عددها 4.
- تعميم قائمة الدول عالية المخاطر والمحظور التعامل معها ونشرها على موقع الهيئة.

جولات تفتيش مختصة بإعداد سجلات مخاطر

منذ بداية العام 2024، قامت الإدارات الرقابية بإعداد خطة تشغيلية لقسم التفتيش للزيارات الميدانية الدورية معتمدة على سجل المخاطر المحدثة في نهاية العام 2023، وذلك بهدف التحقق من مدى امتثال الشركات الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال للقانون والتعليمات والتعاميم والتشريعات الخاصة بعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبدأت الإدارات بتنفيذ هذه الخطط من منذ بداية العام، وسيتم التعاون مع قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إجراء العديد من جولات التفتيش خلال هذا العام عند الحاجة.

المخالفات والعقوبات الإدارية:

- لا يوجد.

طلبات التعاون المحلية:

قامت الهيئة بالرد على الاستفسارات والطلبات الواردة من السلطات المختصة كما يلي:

- الرد على الكتب الواردة من مكتب النائب العام، والبالغ عددها 4.
- الرد على الكتب الواردة من محكمة جرائم الفساد، والبالغ عددها 1.
- الرد على الكتب الواردة من دوائر التنفيذ وقرارات المحاكم ووزارة الداخلية، والبالغ عددها 14.
- الرد على الكتب الواردة من وحدة المتابعة المالية، والبالغ عددها 6.

أخبار وقرارات هيئة سوق رأس المال

مع استمرار العدوان على قطاع غزة

هيئة سوق رأس المال تمنح مهلة إضافية للإفصاح عن البيانات المالية للعام 2023

مددت الهيئة للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مدة الإفصاح عن البيانات المالية الختامية الأولية للعام 2023 حتى تاريخ 17/3/2024. كما مددت مدة الإفصاح للإفصاحات المرتبطة بإعداد التقرير السنوي والبيانات المالية المدققة عن العام 2023 لكل من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وشركات الأوراق المالية، وشركات التأجير التمويلي، وشركات تمويل الرهن العقاري المرخصة حتى تاريخ 30/4/2024.

الهيئة العامة لسوق رأس المال

مقر الهيئة: شارع فلسطين، رام الله، فلسطين (10000)

تعد الهيئة العامة لسوق رأس المال من الهيئات الخاضعة للإشراف من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وهي مسجلة لدى وزارة العدل كجمعية أهلية غير الربحية. كما أنها مسجلة لدى وزارة العمل كجمعية أهلية غير الربحية. وتعد الهيئة من الهيئات الخاضعة للإشراف من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وهي مسجلة لدى وزارة العدل كجمعية أهلية غير الربحية. كما أنها مسجلة لدى وزارة العمل كجمعية أهلية غير الربحية.

تعد الهيئة العامة لسوق رأس المال من الهيئات الخاضعة للإشراف من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وهي مسجلة لدى وزارة العدل كجمعية أهلية غير الربحية. كما أنها مسجلة لدى وزارة العمل كجمعية أهلية غير الربحية.

هيئة سوق رأس المال ومركز تطوير الإعلام يصدران

بحثاً حول إمكانية إطلاق مدونة سلوك للصحافة الاقتصادية

تعد الهيئة العامة لسوق رأس المال من الهيئات الخاضعة للإشراف من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وهي مسجلة لدى وزارة العدل كجمعية أهلية غير الربحية. كما أنها مسجلة لدى وزارة العمل كجمعية أهلية غير الربحية.

تعد الهيئة العامة لسوق رأس المال من الهيئات الخاضعة للإشراف من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وهي مسجلة لدى وزارة العدل كجمعية أهلية غير الربحية. كما أنها مسجلة لدى وزارة العمل كجمعية أهلية غير الربحية.